

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد نايف الإبراهيم
وعضوية القضاة السادة
جميل المحادين، ناجي الزعبي، محمود البطوش، عادل الشواورة

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠١٤/١٦٨٨

تعيين مرجع

المستدعي:- ماجد عمر علي الحوراني بصفتي وكيلاً بموجب وكالة عامة عن غسان
وآمال ونوال وجهاد ومنال وحنا وياسر وكفاح .
وكيله المحامي علي ارشيدات.

بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٣ تقدم وكيل المستدعي بهذا الطلب طالباً فيه تعيين المرجع
المختص للنظر في القضية الصلحية الحقوقية رقم (٢٠١١/١٨٤٣) فصل ٢٠١٠/٥/١٩
صلح حقوق شمال عمان .

وقد استند المستدعي إلى الأسباب التالية :-

١- صدر قرار محكمة بداية حقوق شمال عمان بصفتها الاستئنافية في القضية
رقم (٢٠١١/١١٩٣) يقضي بإعلان عدم اختصاصها بنظر الاستئناف وتم إحالة
القضية إلى محكمة استئناف عمان وذلك بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٩.

٢- بعد إحالة الدعوى إلى محكمة استئناف عمان صدر قرار في القضية رقم
(٢٠١٢/٩٠٥٦) تاريخ ٢٠١٢/٤/٢٣ بإحالة هذه القضية إلى محكمة بداية شمال
عمان بصفتها الاستئنافية لعدم الاختصاص .

٣- بصدور القرارين أصبح هناك تنازع على الاختصاص وفقاً لنص المادة (٣٥) من
قانون أصول المحاكمات المدنية.

لهذه الأسباب طلب وكيل المستدعي تعيين المحكمة صاحبة الاختصاص للنظر
بهذه الدعوى.

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن المدعي عمر علي صالح الحوراني أقام الدعوى الصلحية الحقوقية رقم (٢٠١١/١٨٤٣) لدى محكمة صلح حقوق شمال عمان بمواجهة المدعى عليه محمد إبراهيم بدوان موضوعها المطالبة بمبلغ (٤٧٥) ديناراً بدل أجور الأشهر السابع والثامن والتاسع من سنة ٢٠٠٥ ومبلغ (٥٨٨,٩٠) ديناراً وذلك بدل صيانة الشقة من دهان التي كان يشغلها من قبل .

بتاريخ ٢٠١١/٥/١٩ أصدرت محكمة صلح حقوق شمال عمان قرارها رقم (٢٠١١/١٨٤٣) المتضمن إلزام المدعى عليه بدفع مبلغ (٥٠٠) دينار بدل إصلاحات ورد باقي المبلغ المدعى به.

لم يرتضِ المدعى عليه بالحكم فطعن فيه لدى محكمة بداية حقوق شمال عمان بصفتها الاستئنافية التي أصدرت بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٩ قرارها رقم (٢٠١١/١١٩٣) قضت فيه بعدم اختصاصها برؤية الدعوى.

نظرت محكمة استئناف حقوق عمان الدعوى وبتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٣ أصدرت قرارها رقم (٢٠١٢/٩٠٥٦) المتضمن عدم اختصاصها برؤية الدعوى.

تقدم المستدعي باستدعاء لمحكمتنا سجل تحت رقم (٢٠١٣/٢٧٧٠) لتعيين المحكمة المختصة في النظر في الطعن الاستئنافي المائل .

وبتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٨ أصدرت محكمة التمييز قراراً في هذا الطلب يقضي برده لكونه مقدم إلى رئيس محكمة التمييز وليس إلى محكمة التمييز .
فتقدم المستدعي بهذا الطلب سجل تحت رقم (٢٠١٤/١٦٨٨) .

وفي ذلك نجد إن موضوع هذا الطلب يندرج تحت نطاق التنازع السلبي بين محكمة بداية حقوق شمال عمان بصفتها الاستئنافية ومحكمة استئناف عمان حول عدم اختصاصها للنظر في الطعن الاستئنافي مما يجعل محكمتنا هي صاحبة الصلاحية والاختصاص في تعيين المرجع المختص في الفصل في الطعن سناً للمادة (٣٥) من قانون أصول المحاكمات المدنية.

وفي ذلك فإن المادة (١٠/٣/أ، ب) من قانون محاكم الصلح رقم (١٥) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته تقضي بأن تستأنف إلى محكمة البداية الأحكام الصلحية الحقوقية التي لا تتجاوز قيمة المدعى به فيها ألف دينار والقرارات الصادرة عن قاضي الأمور المستعجلة في الدعاوى الصلحية الحقوقية وتستأنف الأحكام الصلحية الحقوقية الأخرى إلى محكمة الاستئناف.

وحيث إن مورث المستدعين قد طلب في لائحة دعواه :-

- ١- مبلغ (٤٧٥) ديناراً بدل أجور الأشهر ٧، ٨، ٩ من عام ٢٠٠٥ .
- ٢- مبلغ (٥٨٨,٩٠) ديناراً قيمة إصلاحات الشقة تم حصر الورثة في اللائحة المعدلة المقدمة من قبلهما في الدعوى رقم (٢٠١٠/٤١٤٨) وفي المرافعة النهائية في الدعوى رقم (٢٠١١/١٨٤٣) المجددة للدعوى المذكورة مطالبتهم بقيمة إصلاحات الشقة مبلغ (٥٠٠) دينار فتحدد نتيجة لذلك قيمة المدعى به مبلغ (٤٧٥ + ٥٠٠ = ٩٧٥ ديناراً) وإن هذا المبلغ لا يتجاوز الألف دينار الأمر الذي ينعقد الاختصاص بنظر الطعن الاستئنافي المقدم على الحكم الصادر فيها إلى محكمة بداية حقوق شمال عمان .

لهذا نقرر تعيين محكمة بداية حقوق شمال عمان مرجعاً مختصاً لنظر الطعن الاستئنافي وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى .

قراراً صدر بتاريخ ٢٣ شوال سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ١٩/٨/٢٠١٤ م.

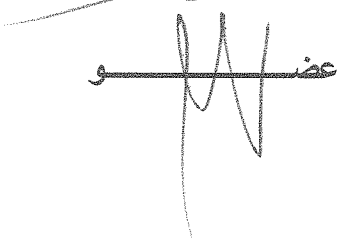
القاضي المترئس



عضو



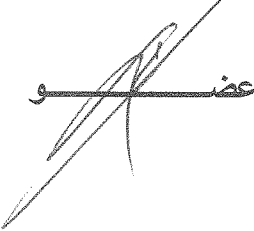
عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقيق / أ . ك

